

علاقة المماليك بأسرة بني نمي الحاكمة في مكة (٦٥١ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٤ - ١٥١٧ م)

أ.د. فتحي سالم حميدي *

د. محمد عبدالله حسين **

ملخص البحث

اقتضت مصلحة كل قوة إسلامية تتولى زعامة العالم الإسلامي أن تفرض سيطرتها على الحجاز وذلك لوجود الحرمين الشريفين فيها ، فذلك يمثل دعامة كبرى لحكامها كي يظهروا على أنهم حماة للحرمين الشريفين أمام المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها ، والمدافعين عن الحجاز وأرضها الطيبة المباركة ، ومنذ قيام سلطنة المماليك ٦٤٨ هـ / ١٢٥٠ م وسلطينها بمصر يبدون اهتماماً خاصاً بالحجاز وعناية كبرى بشؤونه ، ولم يقتصر ذلك الاهتمام بعمارة الحرمين وإرسال الكسوة إلى الكعبة فقط ، وإنما تعداها الاهتمام في مسألة بسط نفوذهم السياسي على بلاد الحجاز كافة . لقد أدى ذلك إلى نشوء علاقات بين سلاطين المماليك والأمراء الأشراف في مكة والمدينة المنورة وتأرجحت تلك العلاقات بين الود تارة والتوتر تارة أخرى ، لاسيما أن هؤلاء السلاطين سعوا إلى إثارة الصراع بين هؤلاء الأشراف من أجل إضعافهم لضمان تبعيتهم لهم ، فكثيراً ما حرصوا أمراء المدينة ضد أشراف مكة بني نمي ، ودارت بينهما الحروب التي تصب في مصلحة الدولة المملوكية في أغلب الأحيان .

ABSTRACT

The interest of every dominating islamic power is to govern Hijaz duct the existence of holy sacred sites . It represents a major support for the rulers to be as defenders of the tow holy sites in front of all muslims . Since the initiation of Mamalik sultan in Egept in ٦٤٨ A,H / ١٢٥٠ A.D, their rulers pays a special a ttention with hijaz and its affairs . It wasn't restricted on

* تدريسي في جامعة الموصل / كلية التربية الأساسية / قسم التاريخ .

** تدريسي في جامعة الموصل / كلية التربية الأساسية / قسم التاريخ .

building and sewing the cover of holy kuaba but also to spread their wings all over Hijaz .

All this lead to relation between mamalik sultans and sheriff princes in mecca and holy city . These relations ranged from well beings and tention if we took into consideration that those sultans of Mamalik raged disputes between sheriff to weaken them to assure their loylty . mamalik used to raise sheriffs of medina against those of mecca specially beni Nemi cusing wars to up break . All these disputes came for the benefit of Mamaliks mostly .

المقدمة

حرصت سلطنة المماليك (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م) في مصر على بسط نفوذها السياسي على بلاد الحجاز ، لاسيما مكة المكرمة والمدينة المنورة ، لإعادة الوضع إلى ما كان عليه منذ أيام الطولونيين^(١) ، إذ اقتضت مصلحة كل قوة إسلامية تتولى زعامة العالم الإسلامي أن تفرض سيطرتها على بلاد الحرمين ، لأنها يمثل دعامة مهمة لحكامها كي يظهروا على أنهم حماة للحرمين الشريفين أمام المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها ، والمدافعين عن بلاد الحجاز وأرضها الطيبة المباركة ، ومنذ قيام دولة المماليك بمصر ٦٤٨هـ/١٢٥٠م وسلطيونها يبدون اهتماماً خاصاً بالحجاز وعناية كبرى بشؤونه ، ولم يقتصر الأمر على عمارة الحرمين وإرسال الكسوة إلى الكعبة فقط ، وإنما تعداه الى الاهتمام في مسألة بسط نفوذهم السياسي على بلاد الحجاز كافة ، وتؤكد الروايات التاريخية على أن المماليك سعوا في ذات الوقت إلى إحياء الخلافة العباسية في مصر بعد احتلال المغول لبغداد في سنة ٦٥٦هـ/١٢٥٨م ، وانتهيارها بعد قتل المستعصم بالله آخر خلفائها على يد هولاكو ، وكانوا يهدفون من وراء إحياء الخلافة إلى الحصول على تأييد شرعي من الخليفة شخصيا ، كما كان الحال في العصر الأيوبي (٥٦٧- ٦٤٨هـ/ ١١٧١ - ١٢٥٠م)^(٢) .

اتسعت مناطق نفوذ سلطنة المماليك لتشمل بلاد مصر والشام واليمن والحجاز ، وبما أن مكة التي تمثل موضوع بحثنا ، فهي تعد واحدة من أهم مدن الحجاز لما تمتعت به من قدسية دينية ، خضعت لحكم العديد من أسر الأشراف الهواشم ، فإننا سنركز الحديث في هذا البحث على علاقة

المماليك بواحدة من هذه الأسرة وهي أسرة بني نمي ، التي أدت دوراً سياسياً كبيراً في مكة أثناء العصر المملوكي .

لقد كان للخلافات والصراع بين الأمراء الأشراف في مكة دوره في إتاحة الفرصة لسلطين المماليك لتحقيق أغراضهم ، فكثيراً ما تدخلوا في هذه الصراعات لصالح جانب ضد طرف آخر لضمان بقاء تبعيتها لهم ، وكانت أسرة بني نمي واحدة من الأسر التي تصارع أمرائها من أجل السيطرة على حكم مكة ، وكي يتسن للقارئ الكريم فهم هذه العلاقة بشكل واضح ، فإننا سنتناولها في خمسة محاور وبشكل مفصل وحسب التسلسل الزمني منذ بداية ظهور هذه الأسرة على مسرح الأحداث السياسية في مكة وحتى نهاية العصر المملوكي .

المبحث الأول

الأمير أبو نمي والاستيلاء على الحكم في مكة

انتقل حكم مكة مع نهاية العصر الأيوبي وبداية العصر المملوكي من أسرة بني قتادة^(٣) الحسنية إلى أسرة أخرى من أسر الأشراف الحسنيين وهي أسرة بني نمي ، كما أشارت الروايات التاريخية ، وهي فرع من أسرة بني قتادة ترجع في نسبها إلى الأمير أبي نمي محمد بن أبي سعد الحسن بن علي بن قتادة^(٤).

بعد أن بدأ الوهن يفت في عضد أسرة بني قتادة في عهد الأمير راجح الذي تولى حكم مكة في سنة ٦٥١ هـ / ١٢٥٣ م ، بسبب تدخل الأطراف الخارجية مثل العباسيين والأيوبيين في بلاد اليمن أو الشام فكان حكمه غير مستقلاً وإنما كان تابعاً لهذه القوى ، كما أنه لم يسلم من منافسة أبناء أسرته في الحكم ، لاسيما في نهاية عهده ، فهاجم ولده غانم مدينة مكة ، وتمكن سنة ٦٥٢ هـ / ١٢٥٤ م من الاستيلاء على حكمها قبيل وفاته^(٥) ، وبقي في حكمها حتى انتزعها منه عمه إدريس بن قتادة بن إدريس بن مطاعن وابن عمه الأمير أبو نمي في شهر شوال من السنة ذاتها ، وحكمها معاً^(٦) ونتيجة لذلك أرسل الملك المظفر صاحب اليمن في ذي الحجة جيشاً إلى مدينة مكة ، بقيادة الأمير ابن برطاش ، فخرج كل من أبي نمي والأمير إدريس وحليفهم الأمير جماز بن شبيحة حاكم المدينة المنورة للتصدي لهذه الحملة ، فدارت معركة ضارية بين الجانبين قتل فيها عدد كبير منهم ، دارت

خلالها الدائرة على أمراء الأشراف ، الذين انهزموا من ساحة المعركة ، فكانت النتيجة دخول الجيش الأيوبي إلى مكة ، وبالرغم من الهزيمة المنكرة التي مني بها هؤلاء الأمراء ، إلا أن أبا نمي نجح في إعادة ترتيب جنده وإعادة تنظيم صفوفهم ، بعد جمع شملهم سنة ٦٥٣هـ / ١٢٥٥م ، بمعية عمه الأمير إدريس ، فقصدا مكة لفرض السيطرة عليها ، ونجحا في الدخول إليها من جهة الجبال ونجحا في تحقيق النصر بعد قتال دار في ميدان المدينة ، فالحقوا بالجيش الأيوبي خسائر مادية وبشرية فادحة ، كما تم أسر ابن برطاش ، ولم يطلق سراحه إلا بعد أن دفع مبلغا كبيرا من المال كفدية فعاد إلى اليمن^(٧) .

إثر هذا النصر تولى حكم مكة شراكة كل من أبي نمي وعمه الأمير إدريس ، واستمر هذا الحكم المشترك (١٧) سنة^(٨) إلا أن هذه المدة لم تخل من النزاع بين الأميرين عدة مرات ، ومنها استيلاء أبو نمي على أمور الحكم في مدينة مكة في عام ٦٥٤هـ / ١٢٥٦م ، ونتيجة لهذا النزاع لم يحج في سنة ٦٥٥هـ / ١٢٥٧م أحد من أهل الحجاز ، ولم يعلن أشراف مكة تبعيتهم لأي ملك من الملوك المسلمين ، كما أن حكمهما لم يسلم من أطماع الأمراء الآخرين ، فعندما خرج الأمير أبو نمي في سنة ٦٥٦هـ / ١٢٥٨م إلى قبيلة ثقيف بقى الأمير إدريس لإدارة أمور الحكم مكة ، فهاجمه أبناء عمه الأمير الحسن بن قتادة وأشقائه ، وتمكنوا من إلقاء القبض عليه ، واستولوا على الحكم فيها (٦) أيام خلال غيبة أبي نمي ، وما أن عاد الأخير حتى قام بإخراجهم منها في السنة ذاتها دون قتال^(٩)، كذلك حج الملك المظفر يوسف حاكم اليمن ، الذي عاصر ولاية أبي نمي وعمه إدريس ، وكان ذلك في سنة ٦٥٩هـ / ١٢٦١م^(١٠) ، وحمل معه الكثير من الأموال ، فضلا عن البضائع التي تصدق بها في مكة ، فلما سمع أشراف مكة بمسيره للحج ، تركوا المدينة ، وخرجوا منها خشية منه ، فدخلها محرماً حاسراً عن رأسه حتى وصل الطواف ، وبمعيته عدد كبير من الأمراء والجند ، فأدى فريضة الحج ، وقدم الخدمة في البيت ، وتم غسله مع الخدام ، وتم كنس وإكساء الكعبة ، وخطب له فيها خلال أيام ملكه وعند عودته إلى اليمن عاد الأميران إلى حكم المدينة ، واستمرا في حكمها شراكة إلى سنة ٦٦٦هـ / ١٢٦٩م^(١١) .

المبحث الثاني

العلاقة بين الأمير أبي نمي والسلطان الظاهر بيبرس

انقلب الأمير أبو نمي على عمه وشريكه في حكم مكة الأمير إدريس ، وذلك أثناء زيارته التي قام بها الأخير لشقيقه الأمير راجح ، وانفرد بإمرة مكة في سنة ٦٦٦ هـ / ١٢٦٩ م ، إلا أنهما اصطلحا بوساطة من الأمير راجح الذي عاد معها إلى مكة ، ولكن النزاع لم يلبث أن تكرر بينهما في عام ٦٦٧ هـ / ١٢٦٩ م ، فتمكن الأمير أبو نمي خلاله من إخراج الأمير إدريس من مكة ، فحشد الأخير الجموع للانقضاض على الأمير أبي نمي ، الذي اضطر إلى الموافقة على الصلح ، لاسيما عندما أدرك خطورة موقفه ، ومن أجل تعزيز موقفه أكثر والحصول على دعم عسكري ، قام الأمير أبو نمي بالخطبة والدعاء في مكة للسلطان المملوكي الظاهر بيبرس (٦٥٨ - ٦٧٦ هـ / ١٢٦٠ - ١٢٧٨ م) في مصر^(١٢) ، كما أرسل إليه كتاباً يبرر فيه طرد عمه إدريس ، بأنه يرجع إلى ميل الأخير لحاكم اليمن^(١٣).

تمكن أبو نمي بهذه الذريعة من إقناع السلطان بيبرس بنصرته ضد عمه الأمير إدريس من خلال إثارة البغضاء ضده ، فأرسل السلطان الظاهر إلى أمراء المدينة يأمرهم فيه بعدم نصره عمه عليه ، كما أرسل إليه في ذات الوقت مرسوماً يأمره فيه بتنفيذ عدة أمور وهي :

١. تسهيل أمر الحجاج إلى مكة دون أخذ أي أموال منهم.
 ٢. عدم منع الزوار القادمين إلى مكة في أي وقت كان .
 ٣. عدم اعتراض التجار أو الحجاج.
 ٤. ضرب السكة في مكة باسم السلطان الظاهر بيبرس.
 ٥. أما الخطبة فتكون باسم السلطان واسم الأمير أبي نمي .
- استجاب الأمير أبو نمي لأوامر السلطان ووافق على تنفيذها جميعاً ، لذا أقره السلطان الظاهر نائباً له على مدينة مكة^(١٤).

على ما يبدو أن الأمير أبا نمي كان يهدف من خلال تنفيذ أوامر سلطان المماليك إلى تحقيق هدفين ، أولهما : كسب تأييد السلطان ودعمه له في صراعه ضد عمه الأمير إدريس الذي سبب له الكثير من المشاكل بسبب منافسته له ومضايقاته المستمرة ؛ وثانيهما : من أجل الحصول على

اعتراف السلطان بحكمه على مكة ، فيكون بذلك الحاكم الشرعي دون عمه الأمير إدريس ، وهذا حدث بالفعل ، نتيجة للسياسة التي انتهجها الأمير أبو نمي ، ولا يخفى على الجميع أن السلطان المملوكي كان يسعى في ذات الوقت إلى استقرار الأوضاع في مكة ، وتعيين أميراً من الأشراف عليها يقر له بالطاعة ، وذلك لأهمية الحرمين في إضفاء الشرعية على حكمه ، فخضوعهما له يعني طاعة جميع المسلمين ، إذ يعدونه الحامي للحرمين الشريفين .

لم تستمر العلاقات الحسنة بين السلطان الظاهر بيبرس والأمراء الأشراف عامة والأمير أبي نمي في مكة طويلاً ، فسرعان ما شابها التوتر ، ولكي يعزز سلطته على الحرمين عزم على التوجه إليهما بنفسه ، فزار المدينة في سنة ٦٦٧هـ/١٢٦٩م، وتوجه منها إلى مكة المكرمة ، فغسل الكعبة بيده ، لأنه كان يعد هذا العمل شرفاً كبيراً له ، كما انتهر فرصة تواجده في الحجاز ، فعين الأمير المملوكي شمس الدين مروان نائباً على مكة لإدارة شؤونها بدلاً من الأمير أبي نمي ، وهذا الإجراء من لدن السلطان الظاهر إن دل على شيء ، فإنما يدل على أن العلاقة بينه وبين أشراف الحجاز لم تكن على ما يرام ، وما يؤكد ذلك أن جماز ومالك أمراء المدينة المنورة رفضا مقابلة السلطان الظاهر بيبرس ، ولم يكتفيا بذلك ، بل غادرا المدينة لإحساسهم بثقل وطأة حكم المماليك عليهم (١٥) .

لم يقف أبو نمي مكبل اليدين إزاء قيام السلطان بتعيين الأمير شمس الدين على مكة ، فقرر عقد اتفاق مع عمه الأمير إدريس من أجل طرد نائب السلطان ، واستعادة حكمها ، فوافق الأمير إدريس على ذلك ، لاسيما أنه كان يدرك أن هذا الفعل يعد سلباً لحقوق الأشراف في مكة عامة ، وهو خاصة ، لأنه كان يعد نفسه أحق من أبي نمي في حكم مكة ، كما أنه الأولى في نيابة السلطان في حكم المدينة من الأمير شمس الدين ، وبذلك اجتمعت مصلحتهما معاً ، فقاما بطرد نائب السلطان المملوكي من مكة في السنة ذاتها ، مما أغضب السلطان الظاهر بيبرس كثيراً على الأمير أبي نمي وعمه الأمير إدريس ، فأرسل إليهما كتاباً يوبخهما فيه على إخراجهما لأحد نوابه من مكة ، وكان ذلك في بداية سنة ٦٦٨هـ/١٢٧٠م (١٦) .

على الرغم من الاتفاق الذي حدث بين أبي نمي وعمه إدريس ، وتعاونهما معاً في طرد نائب السلطان المملوكي ، إلا أن ذلك التفاهم لم يدم طويلاً ، وسرعان ما دب النزاع بينهما مرة أخرى في سنة ٦٦٩ هـ / ١٢٧١ م ، ولكنه كان الأقوى والأشد من نوعه في هذه المرة لأن جبهة الأمير إدريس قويت كثيراً ، فاضطر أبي نمي إلى الخروج من مكة متوجهاً إلى ينبع مستجداً بأمرها ، الذي أمدّه بقوة مكنته من إلحاق الهزيمة بعمه الأمير إدريس ، الذي خسر حياته في تلك المعركة (١٧).

المبحث الثالث

موقف المماليك من الصراع بين أبي نمي وأشراف المدينة

بعد وفاة الظاهر بيبرس في سنة ٦٧٦ هـ / ١٢٧٨ م ، لم تستقر الأوضاع لسلطنة المماليك في الحجاز ، إذ تجددت الخلافات بين الأمراء الأشراف في مكة المكرمة والمدينة المنورة ، مما أثار العديد من المشاكل في وجه الدولة المملوكية ، فكانت نتيجته سلباً على استقرار الأوضاع داخل الحجاز ، لاسيما مكة (١٨) ، في عهد الأمير أبو نمي ، الذي أصبح الحاكم المطلق لها ، فضلاً عن الأعمال التي كانت تتبعها ، واستمر ذلك حتى وفاته في سنة ٧٠١ هـ / ١٣٠١ م ، لتكون حقبة حكمه قرابة خمسين سنة (١٩) .

لقد انقسم عهد الأمير أبي نمي في حكم مكة على مرحلتين ، وهما مرحلة الحكم المشترك التي امتدت خمسة عشر سنة (٦٥١ - ٦٦٦ هـ / ١٢٥٤ - ١٢٩٦ م) مع عمه إدريس . أما المرحلة الثانية فامتدت خمس وثلاثين سنة (٦٦٦ - ٧٠١ هـ / ١٢٦٩ - ١٣٠١ م) ، كانت بعد مقتل عمه الأمير إدريس ، دخل خلالها في نزاع مع أبناء عمه الأشراف في المدينة المنورة ، وهما الأمير غانم بن راجح والأمير جماز الحسيني ، فسار الأخير سنة ٦٧٠ هـ / ١٢٧٢ م إلى مكة على رأس قواته التي تفوق قوات الأمير أبي نمي عدداً وعدة ، مما اضطر أبو نمي على الخروج منها ، فتمكن الأمير جماز من دخولها والاستيلاء عليها ، وبقي مقيماً فيها أربعين يوماً ، وأثناء هذه المدة التجأ الأمير أبو نمي إلى حليفه السابق أمير ينبع طالباً الدعم والمساعدة ، وما أن سمع جماز بذلك انسحب بقواته عائداً للمدينة ، فعاد أبو نمي إلى مكة (٢٠) .

أدرك الأمير جماز بن شيحة ضرورة تفتيت جبهة التحالف القائمة بين أبي نمي وإدريس بن قتادة أمير ينبع ، لاسيما أن هذا التحالف كان عامل النصر الرئيس لخصمه في أكثر مرة ، وآخرها الحرب التي دارت بينهما في سنة ٦٧٠هـ/ ١٢٧٢م ، لذا عمل الأمير جماز على استمالة إدريس أمير ينبع ، وحقق بالفعل ما كان يسعى إليه بعد عدة مراسلات أجراها معه ، فتمخضت هذه المراسلات عن عقد تحالف بينهما ضد أبي نمي في سنة ٦٧٥هـ/ ١٢٧٧م ، وعلى الرغم من ذلك تمكن الأخير من تحقيق النصر عليهما ، بعد أن أعد العدة اللازمة لذلك ، فوقع الأمير إدريس في أسرهِ ، بينما تمكن الأمير جماز من الفرار تاركاً ساحة المعركة ^(٢١) .

بعد الهزيمة التي حقها الأمير أبو نمي بالأمير جماز وحليفه أمير ينبع ، أدرك أشرف المدينة المنورة نمو قوته العسكرية ، وتراص جبهته الداخلية نتيجة لمساندة أهل مكة له ، فشعروا بضرورة عقد صلح معه ومهادنته ، فلم يجدوا طريقة تقوي علاقتهم به أفضل من مصاهرتة ، فتقدم الأمير جماز لخطبة ابنته سنة ٦٨٢هـ/ ١٢٨٣م ، كما وجد أبو نمي في هذا الزواج فرصة لإنهاء النزاع مع أشرف المدينة ، فوافق على تزويج ابنته من الأمير جماز ، وبذلك تحسنت العلاقات بينهما وساد الهدوء ، الذي استمر حتى سنة ٦٨٧هـ/ ١٣٨٨م ، ومما يدل على ذلك التحسن بشكل جلي ، قيام الأمير جماز بالتوسط لأبي نمي عند السلطان المنصور قلاوون (٦٧٦ - ٦٨٩ هـ / ١٢٧٨ - ١٢٩٠م) عندما ساءت علاقته بالمماليك سنة ٦٨١هـ/ ١٢٨٢م ^(٢٢) ، فتم عقد صلح بينهما ، تعهد خلاله الأمير أبو نمي بالطاعة للسلطان المملوكي والخطبة له على منابر مكة ، فضلاً عن حسن التعامل مع حجاج البيت الحرام ^(٢٣) .

المبحث الرابع

علاقة الأمير أبي نمي بالمماليك في عهد بني قلاوون

بدأت الجبهة الداخلية للأمير أبي نمي تتزعزع مع أولاد عمه في مكة مع بداية العقد التاسع من القرن السابع للهجرة/الثالث عشر للميلاد ، بسبب سياسته التي انتهجها تجاههم من جهة ، ومع الحجاج من جهة أخرى ، ففي سنة ٦٨٣هـ/ ١٢٨٤م دبّ النزاع بين الأمير أبي نمي وبين أحد أبناء أخيه ، الذي اعترض على سياسة جبي الأموال التي اتبعها أبو نمي مع حجاج بيت الله الحرام ،

فضلاً عن عدم توفيره الحماية الكافية لتأمينهم من أعمال النهب والسلب . أما على الصعيد الخارجي ، فقد أسهمت هذه السياسة في إثارة غضب السلطان قلاوون ، الذي أرسل جيشاً كبيراً إلى مكة المكرمة ، وما أن وصلت القوات المملوكية إليها ، حتى سارع الأمير أبو نمي إلى التحصن بأسوارها مغلقاً أبواب السور الخارجي لمنع القوات المملوكية من الدخول إليها ، كما فرح الحجاج بوصول القوات المملوكية إلى مكة ، فاجتمعوا وهدموا السور ودخلوها ، مما اضطر أبو نمي للهرب من مكة المكرمة ، وبقائه خارجها طيلة موسم الحج ^(٢٤) .

بعد فرار أبو نمي دخلت القوات المملوكية إلى مكة ، وأحكمت قبضتها عليها ، كما اتخذ السلطان المملوكي إجراءات وتعزيزات تمنع عودة الأمير أبي نمي إليها ، فعين نائباً عنه على المدينة ، وترك معه حامية عسكرية تتكون من (٣٠٠٠) فارس ، وبالرغم من ذلك لم يقف أبو نمي مكتوف الأيدي ، فقام بخطوة جريئة لاستعادة مكة ، فجمع قواته وباغت قسماً من القوات المملوكية التي خرجت إلى أطرافها ، فحقق عليها انتصاراً باهراً ألحق بها خلاله خسائر كبيرة ، كما أجبر من بقي منهم على قيد الحياة على الفرار إلى داخل مدينة مكة ، فأبلغوا بقية الجيش المملوكي بعدم قدرتهم على ملاقاته أبي نمي ، مما أثر سلباً في معنويات الجيش المملوكي الذي انسحب عائداً نحو مصر ، ولما علم السلطان قلاوون بذلك جهز جيشاً كبيراً للمسير إلى مكة لقتال الأمير أبي نمي ، وعزم على قيادته شخصياً لقتله بنفسه ، إلا أنه عدل عن القيام بذلك استجابةً لنصح أحد العلماء ، إذ قال له بأن الناس سيقولون أن السلطان قتل أبناء بنت رسول الله ﷺ في بلد حرام ، لذا قرر اتباع الطرق الدبلوماسية معه ، فراسله مستخدماً معه اسلوباً اتصف باللين أثناء مخاطبته ، كما أرسل إليه الهدايا ، فتم عقد صلح بينهما ، وأقره خلال هذا الصلح على إمرة مكة ^(٢٥) .

وعلى الرغم من الهدوء النسبي في العلاقة بين الأمير أبي نمي والسلطان المنصور ، ألا أنها أخذت تتجه نحو الفتور ، نتيجة لغضب السلطان على الأمير أبي نمي لعدم التزامه بالعهد التي وعده بها في سنة ٦٨١ هـ / ١٢٨٢ م تجاه السلطنة لكونه أحد نوابها في الحجاز ، مما أسهم في قيام السلطان بتحريض جماز حاكم المدينة على مهاجمة مكة ، فاستولى عليها في سنة ٦٨٧ هـ / ١٣٨٨ م ، ونتيجة لذلك خرج أبو نمي من مكة ، فتم تعيين الأمير جماز من لدن السلطان المنصور على

مكة ، وألقيت الخطبة فيها باسمه ، ودعي للسلطان المملوكي على منابرها ، كما ضربت السكة باسمهما ، وبقي الأمير جماز فيها حتى نهاية السنة المذكورة ، إذ تمكن نواب الأمير أبي نمي من استعادتها ، إلا أن الأمير جماز حاكم المدينة ، لم ينس للأمير أبي نمي ذلك ، فاستولى على مكة خلال شهر صفر سنة ٦٩٠هـ/١٢٩١م بمساعدة غانم بن إدريس بن حسن بن قتادة أمير ينبع بعد أن أخرج الأمير أبا نمي مرة أخرى منها ، ولكن الأخير لم يلبث أن عاد إليها بعد أربعين يوماً وأخرجهما منها^(٢٦).

على الرغم من ذلك كله إلا أن أبا نمي أمير مكة لم يعتبر مما حل به عندما نقض العهد للمماليك سابقا ، فخرج عن عهده للسلطان الأشرف خليل بن المنصور (٦٨٩-٦٩٢هـ/١٢٩٠-١٢٩٢م) ونقض يمينه له ، وخطب للمظفر حاكم اليمن في سنة ٦٩١هـ/١٢٩٢م ، مما أغضب السلطان الأشرف كثيراً ، فأصدر أمراً بمصادرة اقطاعاته ، مما أدى إلى توتر العلاقات مرة أخرى بين الأمير أبي نمي وسلطنة المماليك ، وكادت تصل إلى الصدام العسكري بينهما^(٢٧)، لولا توسط صهره أمير المدينة جماز بن شيحة عند السلطان الأشرف في سنة ٦٩٢هـ/١٢٩٣م ، فعفا عنه الأخير وكتب إليه بالرضا ، فأذن الأمير أبو نمي لمطالب السلطان المملوكي ، وخطب له على منابر مكة المكرمة ، وضرب الدنانير والدراهم باسم السلطان ، وكتب الأمير أبو نمي بذلك رسائل أرسلها إلى القاهرة مع شرف الدين ابن القسطلاني ، فرضي السلطان الأشرف بذلك ورد عليه ما صودر من اقطاعات ، كما أن أبا نمي هم لزيارة مصر ، بعد أن استحلفه على ذلك أمير الحج المصري ومنحه ألف دينار ، وعندما سار إلى مصر في سنة ٦٩٢هـ/١٢٩٢م ، وفي أثناء سيره بلغه خبر وفاة السلطان الأشرف وهو بالقرب من ينبع ، فأغفل عائداً إلى مكة^(٢٨).

تأرجحت السياسة التي انتهجها الأمير أبو نمي تجاه المماليك في مصر ، والتي تمثلت بالطاعة للسلطان المملوكي تارة ، والخروج عليه تارة أخرى ، كانت سبباً في استيلاء سلطنة المماليك منه فأخذت بتشجيع منافسيه ، لاسيما أشرف المدينة المنورة وعلى رأسهم الأمير جماز بن شيحة الذي استولى على إمرة مكة سنة ٦٩٧هـ/١٢٩٨م بمساعدة الأمير المملوكي الموجود فيها من لدن السلطان المنصور لاجين (٦٩٦-٦٩٨هـ/١٢٩٦-١٢٩٨م) ، وإزاء هذا الموقف فرّ أبو نمي من

مكة ، والقيت الخطبة فيها باسم الأمير جماز ، كما ضربت السكة باسمه لمدة يسيرة ، إلا أن الأمير أبو نمي لم يلبث أن عاد وتفرّد بحكم مكة مرة أخرى في السنة ذاتها ، واستمر في إدارتها حتى وفاته في سنة ٧٠١ هـ / ١٣٠١ م^(٢٩) ، فتولى الحكم من بعده ولديه الأمير معز الدين حميضة والأمير أسد الدين رميثة قبيل وفاته بيومين^(٣٠).

المبحث الخامس

موقف المماليك من الصراع بين بني نمي على حكم مكة

قدم الأمير المملوكي بيبرس حاكم الكرك إلى مكة خلال موسم الحج لسنة سنة ٧٠١ هـ / ١٣٠١ م ، وأثناء تواجده بمكة التقى به كل من الأمير عطيفة وشقيقه الأمير أبو الغيث ولدا الأمير أبي نمي ، وتبادلا الحديث وأبلغاه بالسياسة التي ينتهجها أخويهما ، وما يلقيه من جور وظلم على أيديهما ، فضلاً عن استبدادهما بإمرة مكة ، فتعاطف الأمير بيبرس معهما ونصرهما على شقيقيهما ، وألقى القبض على كل من الأمير حميضة وشقيقه الأمير رميثة ، وصحبهما معه إلى مصر ، حيث السلطان المملوكي ، الذي ولي الأميرين عطيفة وأبا الغيث على مكة بدلاً عنهما وبقي الأخيرين في إمرتها إلى سنة ٧٠٣ هـ / ١٣٠٣ م ، إلا أن الأميرين رميثة وحميضة لم يلبثا أن عادا من مصر أوائل سنة ٧٠٤ هـ / ١٣٠٤ م ، بمرسوم سلطاني يقلدهم ولاية مكة ، بعد أن حصلوا على رضی السلطان ، وعلى الرغم من ذلك لم يكتفيا بما حصل لهما سابقاً بسبب ظلمهما ، فعادا إلى سيرتهما السابقة ، وما أن وصلت أخبار استبدادهما إلى مسامع السلطان الناصر محمد (٦٩٨-٧٤١ هـ / ١٢٩٨-١٣٤١ م) في سنة ٧٠٧ هـ / ١٣٠٧ م غضب كثيراً^(٣١) ، إلا أن الوضع الداخلي لسلطنة المماليك لم يكن يسمح بالتحرك لمعاقبتهما ، بسبب الأمراء المماليك المستبدين بأمور السلطنة دون السلطان ، مثل بيبرس الجاشنكير وسيف الدين سار ، مما اضطره إلى التنازل عن الحكم لبيبرس الجاشنكير ، فساعت الأوضاع الداخلية كثيراً ، واستمرت على ذلك الحال حتى عودة الناصر محمد إلى سدة الحكم مرة ثالثة سنة ٧٠٩ هـ / ١٣١٠ م ، لتعود بعودته هيبة السلطنة إلى سابق عهدها في عهود إسلافه الأقوياء^(٣٢).

ما أن استقرت أوضاع السلطنة للناصر محمد في ولايته الثالثة حتى بدأ بإعداد العدة ، من أجل إخضاع أشراف مكة لطاعته ، بعد أن استغلوا فرصة انشغال السلطنة وأمرائها بالصراعات الداخلية فسار السلطان الناصر محمد سنة ٧١٠ هـ / ١٣١٠ م إلى مكة لتأدية فريضة الحج وبرفقته جيش ضم عددا كبيرا من أقوى أمرائه ، وكان هدفه الرئيس من إرسال تلك الحملة إلقاء القبض على كل من الأمير حميضة وشقيقه الأمير رميثة ، إلا أنهما هربا من مكة بمجرد ورود أخبار توجه الحملة المملوكية ، وبعد أن أدى السلطان فريضة الحج عاد إلى مصر دون أن يتم القبض عليهما ، لذلك ولى شقيقهما الأمير أبا الغيث بدلاً عنهما على إمرة مكة ، وما أن غادر السلطان المملوكي مكة بجيشه ، عاد الأميران الهاربان إليها^(٣٣) .

على الرغم من عدم تحقيق هذه الحملة لهدفها الرئيس ، بقي السلطان على موقفه منهما بسبب استمرارهما في سياستهما الجائرة ، بل وازدادت أكثر من ذي قبل ، فقرر السلطان الناصر في سنة ٧١٢ هـ / ١٣١٢ م الحج مستصحباً معه قوة عسكرية ضخمة ضمت (١٠٠) فارس و (٦٠٠٠) مملوك للقيام بنفس الغرض ، فخرج الأميران حميضة ورميثة من مكة خشية منه ، ولم يعودا إليها إلا بعد رجوع السلطان وعسكره ، إلا أن السلطان أصر على موقفه منهما ، وقرر معاقبتهم بأسرع وقت فأرسل جيشاً هزمهما في السنة ذاتها ، لاسيما بعد أن شكا إليه حجاج البيت ظلم الأميرين حميضة ورميثة ، فضلاً عن استنجاد شقيقيهما الأميرين عطيفة وأبي الغيث به ، فأعادهما إلى إمرة مكة مرة أخرى بمعية عسكر مملوكي بلغ عدده (٣٠٠) فارس ، إلى جانب (٥٠٠) فارس من أشراف المدينة المنورة ، فلما سمع بهم الأميران حميضة ورميثة حاولا التصدي لهما ، لكن الأميرين عطيفة وأبا الغيث تمكنا من الاستيلاء على مكة ، وفي النهاية أخطأ الأمير أبو الغيث تقدير الأمور ، فكتب للجيش المصري بان لا حاجة له بهم ، فعاد الجيش المملوكي إلى مصر ، وما أن بلغ خبر العودة إلى الأمير حميضة سار إلى الأمير أبي الغيث وقتله واستولى على مكة سنة ٧١٤ هـ / ١٣١٤ م^(٣٤) .

بعد مقتل الأمير أبو الغيث انتقلت قيادة الصراع إلى أخيه الأمير رميثة في سنة ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م^(٣٥) ، فسار إلى مكة للسيطرة عليها ، وما أن علم الأمير حميضة بذلك فر منها حاملاً معه الأموال والنفائس الموجودة فيها ، والتجأ إلى أحد الحصون القريبة التي كان يحكمها

صهره ، فتبعه الأمير رميثة وحقق النصر عليه وعلى حليفه حاكم الحصن ، واستولى على ما معه من أموال ، فضلاً عن أسر ابنه^(٣٦) البالغ من العمر اثنتا عشرة سنة ، ونجى الأمير حميضة فتوجه فاراً إلى العراق ، وبذلك استقر الحكم للأمير رميثة في إمرة مكة ، وعندما وصل الأمير حميضة إلى العراق ، سعى جاهداً من أجل الحصول على مساعدة المغول لغزو مكة واستعادة ملكه ، إلا أنه فشل في تحقيق ذلك ، وفي سنة ٧١٧ هـ / ١٤١٧ م استأذن الأمير حميضة أخاه الأمير رميثة في الدخول إلى مكة ، وأقسم له بأنه غير طامع في إمرتها ، لكنه منع من لدن الأمير رميثة ، الذي أرسل إلى السلطان الناصر محمد بمصر يعلمه بذلك^(٣٧) ، فأرسل إليه الأخير يأمره بعدم السماح له بدخول الحجاز والإقامة بها ، لكنه سمح له بالإقامة في مصر إذا ما قدم إلى السلطان وطلب الأمان^(٣٨).

لم ييأس الأمير حميضة من استعادة إمارته على مكة ، فاستعان في سنة ٧١٨ هـ / ١٣١٨ م بعبدها ، وتمكن من إخراج الأمير رميثة واستولى عليها ، فقطع الأمير الخطبة للسلطان المملوكي وخطب لأبي سعيد بن خريندا ايلخان فارس^(٣٩) ، ورداً على ذلك جرد السلطان حملة على رأسها الأمير بهادر الإبراهيمي في السنة ذاتها ، وأمرها بعدم العودة إلى مصر حتى تظفر بالأمير حميضة فتمكنت هذه الحملة من الحاق الهزيمة بالأمير به ، وأعيد الأمير رميثة إلى إمرة مكة مرة رابعة وعلى الرغم من ذلك أستمّر الأمير حميضة بالإغارة على أطراف مكة ومهاجمة التجار وحجاج البيت الحرام ، فشكوا ذلك إلى السلطان المملوكي ، فجهز جيشاً سير على رأسه خيرة أمرائه فتمكنوا من دخول مكة ، إلا أنهم لم يلتقوا به لفراره منها ، ولكنه استمر في الإغارة على مدينة مكة ، فأرسل السلطان الناصر محمد جيشاً آخر إلى مدينة مكة في السنة ذاتها ، فدخلها ومنع عبدها من حمل السلاح نهائياً ، كما نادى الجيش المملوكي فيها بالأمان ، وأرسلوا في طلب الأمير حميضة ، إذ إن السلطان ألزمهم بالقبض عليه وجلبه إلى مصر ، ولتعزيز قواته أرسل إليها الأمير بهادر الإبراهيمي لينبعي وكلفه بالمهمة ، فتم تحقيق النصر على الأمير حميضة ، لكنه فشل في إلقاء القبض عليه لفراره منها ، فاتهم الإبراهيمي والأمير رميثة بموالاتهما للأمير حميضة ، فالقي القبض عليهما وأرسل إلى مصر ، وولي الأمير عطيفة على إمرة مكة ، فلما وصلا مصر حكم على الأمير رميثة

وكاد أن ينفذ الحكم لولا تشفع البعض له ، فعفا السلطان عنه ، وفرض عليه إقامة جبرية في مصر ولكنه تمكن من الفرار في سنة ٧١٩هـ/١٣١٩م ، فالقي القبض عليه بمساعدة بعض مشايخ العرب في شهر جمادى الأولى من هذه السنة وأعيد إلى مصر وأودع السجن ، وأطلق سراحه بعد أن أرسل إلى أخيه الأمير عطيفة الذي تولى إمرة طالباً منه العفو ، ويستعطفه بالتوسط له عند السلطان ، لإطلاق سراحه ، فوافق السلطان على ذلك بعد أن تعهد بعدم منازعة الأمير عطيفة على حكم مكة ، فتوجه الأمير حميضة إلى اليمن تاركاً الحجاز ، وبعد تحقيق الحملة المملوكية لأهدافها انسحبت إلى مصر ، فخطب الأمير عطيفة وللسلطان ودعي باسمه على منابر مكة^(٤٠). بعد أن استقر الأمر في مكة للأمير عطيفة أرسل إلى السلطان الناصر في مصر يقول له : ((إن القواد أطاعته وأن الشريف حميضة عزم اليمن وتفرق عنه العربان وبنو شعيب الذين كانوا معه جنده ورخصت البلاد وأمنت الناس على أموالهم ودمائهم)) ، فلما وصل الكتاب إلى السلطان خرج إلى مكة في تلك السنة ، فانفق فيها الأموال وأحسن إلى الرعية ، كما تقدم إليه التجار وأهل مكة بطلب يقضي ببقاء عسكر مملوكي عندهم كي يتصدوا للأمير حميضة ، إذا ما فكر بالإغارة على مكة مرة أخرى ، فوافق السلطان على طلبهم هذا ، وما أن رجع السلطان إلى مصر ، عاد الأمير حميضة من اليمن سنة ٧٢٠ هـ / ١٣٢٠ م بجيش ، وحاول الدخول إلى مكة ، إلا أن الأمير عطيفة تصدى له بمعية القوات المملوكية المتواجدة فيها ، وحقق عليه نصر مؤزراً فاضطر على الهرب بمعية ثلاثة من مماليكه ، وقد حاول الأمير المملوكي بيبرس الحاجب الذي كان مقيماً في مكة القبض عليه بوسيلة أخرى ، فأرسل إلى الأمير حميضة يرغبه في مكة ، ويعرض عليه عقد الصلح والتحالف معه ، فأجابه الأمير حميضة بالموافقة على أن يرسل إليه أحد أولاده رهينة فوافق الأمير بيبرس على طلبه ، وأرسل ولده ومعه مجموعة أشخاص حاملين الهدايا ، وعندما هموا بالخروج وردهم خبر مقتل الأمير حميضة على أيدي أحد المماليك المرافقين له ، فتوقف الأمير عن المشروع ، فأرسل ولديه ناصر الدين محمد وشهاب الدين أحمد إلى الأبواب السلطانية بهذا الخبر وجهاز من توجه لإحضار سلب الأمير حميضة^(٤١) وقتله ، فتم إرساله إلى السلطان ، الذي أمر بقتله فقتل^(٤٢).

بقي الوضع مستقراً في مكة للأمير عطيفة حتى نهاية سنة ٧٣٠ هـ / ١٣٢٩ م ، عندما ساءت الأوضاع فيها ، إذ قام عبيد مكة بأعمال شغب ، ونهبوا أموال الحجاج ومتاعهم ، فلم يعد للأمير عطيفة القدرة للسيطرة على الوضع ، وما أن بلغ ذلك مسامع السلطان المملوكي أمر بقتل الأشراف وقطع الأشجار من وادي نخلة والأودية التي يسكنونها ، وأجلى نساءهم وأولادهم ، كما جهز جيشاً وأمر قادته بأن يقيموا بمكة ، ولا يرتحلوا حتى يرى في أمرهم ، فقدم إليه رجل عالم فنهاه أن يحدث في حرم الله أو أبناء رسول الله ﷺ مثل هذا الفعل ، وقال له يا مولانا الرأي أن ترضيهم وتأخذهم بالطيب ، فأرسل إليهم السلطان سنة ٧٣١ هـ / ١٣٣٠ م بعض الأمراء يسترضيهم ، وعفا عن الأمير رميثة في سنة ٧٣٣ هـ / ١٣٣٢ م وأشركه مع الأمير عطيفة في إمرة مكة^(٤٣) ، إلا أن الأخير عزل في السنة التالية بسبب اتهامه بقتل احد أمراء السلطان ، فانفرد الأمير رميثة بولاية مكة التي بقي عليها حتى سنة ٧٣٤ هـ / ١٣٣٣ م ، وعندما مضى عطيفة إلى مصر بعد عزله عاد إليها مع الحجاج متولياً إمرتها شراكة مع أخيه الأمير رميثة ، مما أدى إلى استياء الأخير ، وما أن رحل الحجاج عن مكة ، حتى قام بإخراج الأمير رميثة مرة أخرى ، لكنه لم يلبث أن عاد للاشتراك بحكمها مرة أخرى في ذي الحجة من سنة ٧٣٥ هـ / ١٣٣٤ م ، وسرعان ما انفرد الأمير عطيفة بحكم مكة في السنة ذاتها ، وفي رمضان ٧٣٦ هـ / ١٣٣٥ م هاجم الأمير رميثة مكة ، وخرج منها بعد مقتل وزيره وبعض أصحابه والمؤيدين له ، فاستمرت الجولات بينهما من أجل الانفراد بإمرة مكة وبقيت خلالها التدخلات المملوكية حتى تم الصلح بين الجانبين سنة ٧٣٧ هـ / ١٣٣٦ م ، بعد أن اتفقا على الحكم شراكة ، ثم توجهوا إلى اليمن ، وتركوا أبنائهما مبارك بن عطيفة ومغامس بن رميثة في مكة نواباً عنهما ، ولكن النزاع دب بينهما أيضاً ، فاقتتلا في سنة ٧٣٨ هـ / ١٣٣٧ م ، وكان النصر حليفاً للأمير مبارك بن عطيفة ، مما استوجب تدخل السلطان المملوكي الناصر محمد الذي أرسل في طلب الأميرين عطيفة ورميثة ، وعندما وصلا إلى مصر ، ألقى القبض على الأمير عطيفة ، وفرض عليه إقامة جبرية في مصر ، فبقي حتى وفاته ودفنه فيها سنة ٧٤٣ هـ / ١٣٤٢ م بينما سلم حكم مكة لأخيه الأمير رميثة ، كما حدثت فتنة بعرفة بين الحجاج المصريين وبين أهل

مكة قتل خلالها عدد من المماليك الأتراك ، فضلاً عن عدد من أتباع الأشراف ومجموعة من العامة ، فعرفت هذه السنة عند أهل مكة بسنة الظلمة^(٤٤) .

بقي الأمير رميثة في حكم مكة حتى ترك ولايتها لولديه الأميرين عجلان وثقبة في سنة ١٣٤٣هـ/١٣٤٤م^(٤٥)، إلا أن السلطان أحمد بن الناصر محمد (٧٤٢-٧٤٧هـ/١٣٤١-١٣٤٦م) اعترض على ذلك ، فكتب إليه يأمره بالبقاء في الولاية وعدم تسليمها لولديه ، كما أصاب الإرباك أوضاع مكة ، نتيجة لحدوث نزاع فيها بين أهلها قتل خلاله عدد من سكانها ، فتدخل الأمير رميثة لحل النزاع ، فنجح في مسعاه ووأد الفتنة^(٤٦) .

استمر الأمير رميثة في حكم مكة إلى سنة ٧٤٦هـ/١٣٤٥م ، إذ تم تولية حكمها لولده عجلان في حياته ، واستمر عجلان منفرداً في حكمها حتى سنة ٧٤٨هـ/١٣٤٧م ، ثم وليها معه شراكة أخيه الأمير ثقبة^(٤٧) بالتناوب كل في وقت محدد حتى سنة ٧٥٨هـ/١٣٥٦م ، حيث اتفقا على حكمها معاً ، فاستمر على ذلك حتى سنة ٧٦٠هـ/١٣٥٨م ، إذ انتقل حكمها إلى أخيه الأمير سند وابن عمهما الأمير محمد بن عطيفة بمرسوم من السلطان الناصر حسن (٧٥٥ - ٧٦٢هـ/ ١٣٥٤ - ١٣٦٠م) ، وبقي في حكمها حتى موسم حج سنة ٧٦١هـ/١٣٥٩م عندما عزلا عن إمرتها بسبب ظلمهم ، وعدم تقديم الحماية للحجاج والسكان^(٤٨)، وفي أثناء ذلك هرب الأمير ثقبة الذي كان سجيناً في مصر منذ سنة ٦٥٤هـ/١٢٥٦م ، فهاجم مكة واستولى عليها باستقلالية تامة ، إلا أنه توفي في سنة ٧٦٢هـ/١٣٦٠م^(٤٩) ، فألت مقاليد الحكم إلى الأمير عجلان وولده الأمير أحمد بن عجلان بدلاً عن الأمير ثقبة المتوفى ، ثم سلم الأمير عجلان الإمرة لولده الأمير أحمد على أن يبقى الدعاء له طيلة حياته ، وبقي الأمير أحمد منفرداً بإمرة مكة وعلى العهد مع أبيه بالخطبة له حتى نهاية حياته سنة ٧٧٧هـ/١٣٧٥م^(٥٠) ، فأشرك معه في الأمر ولده الأمير محمد في سنة ٧٨٠هـ/١٣٧٨م بمرسوم من لدن السلطان الأشرف شعبان (٧٦٤-٧٨١هـ/١٣٦٢-١٣٧٨م)^(٥١) فاستمر الحال في إمرة مكة على الاشتراك والانفراد فيها ، والصراع كلما توفي أحدهم أو عزل حتى زوال سلطنة المماليك وقيام الدولة العثمانية في سنة ٩٢٣ هـ / ١٥١٧ م ، وهم تابعين لها ، ولم تزداد سلطتهم إلا ضعفاً^(٥٢) .

الخاتمة

وفي ختام البحث لابد من الإشارة إلى مجموعة من النتائج التي يمكن إجمالها بالآتي :

أولاً : الصراع السياسي المستمر بين الامراء الاشراف من أسرة بني نمي وتطلعهم للسيطرة على حكم مكة بالقوة .

ثانياً : التدخل المملوكي المستمر في شؤون الحكم في مكة ، وعزل من يشاعون وتولية من يشاعون من أجل ضمان تبعية مكة لسلطتهم .

ثالثاً : تدمير أهالي مكة مما يدور على أرضها من صراع عكر صفو حياتهم ، ولم يقتصر الأمر على الأحرار منهم ، بل وصل إلى عبيد المدينة ورقيقها ، الذين ثاروا أكثر من مرة وقاموا بأعمال شغب فيها أربكت الأوضاع الداخلية فيها .

رابعاً : ظهور ميزة جديدة انفردت فيها إمارة مكة عن غيرها ، لاسيما في عهد أسرة بني نمي ، ألا وهي تولي الحكم شراكة بين الإخوة تارة وبين العم وابن أخيه تارة أخرى ، وبين أبناء العم في بعض السنوات ، وهذا ما لم يطبق على بقية الإمارات الإسلامية باستثناء الحجاز .

وقد أسهمت هذه الأمور مجتمعة في تدهور الأوضاع في بلاد الحجاز عامة ومدينة مكة . موضوع البحث خاصة ، وفي المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية ، مما أضعفها وجعلها تابعة للقوى الإسلامية ذات السطوة والنفوذ .

الهوامش

(١) الدولة الطولونية: قامت هذه الدولة في مصر على يد الأمير أحمد بن طولون، وهو أحد الموالى الأتراك قام بأرساله أبوه إلى البلاط العباسي هدية ، فنشأ في مدينة بغداد في حقبة التسلط التركي على الخلافة ، فاستعان به والي مصر ليقوم بعمله ، إلا أنه استقل بولاية مصر في سنة ٢٥٤ هـ / ٨٦٨ م . ينظر : جرجي زيدان، أحمد بن طولون، ط٢ (دار الجيل، بيروت : د. ت.)

(٢) محيي الدين بن عبد الظاهر ، تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور ، تحقيق:مراد كامل (الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة: ١٩٦١م)، ص ٣٩ ؛ ستيفن رنسيما ، تاريخ الحروب الصليبية ، ترجمة:الباز العربي ، ط٢ (دار الثقافة ، بيروت : ١٩٨٠ م) : ٣ / ٥٣٦-٥٣٧ .

(٣) بني قتادة : سميت بهذا الأسم نسبة إلى جدهم الأمير قتادة بن إدريس بن مطاعن بن عبد الكريم بن عيسى بن سليمان بن علي بن عبد الله بن محمد بن موسى (الجون) بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ﷺ ، وكني بأبي عزيز الينبعي المكي (٥٩٨-٦١١ هـ / ١٢٠٠ - ١٢١٤ م) ، وترجع كنيته بالينبعي نسبة إلى وادي ينبع ، الذي تزعم قومه الساكنين فيه خلال الحقبة الأخيرة من عهد الأمراء الهواشم الحسنيين بمكة ، وعندما آلت إليه الأمور في حكم مدينة مكة التي استقل بحكمها بلغ من القوة ما مكنه من الوقوف بوجه كل من الخليفة الناصر لدين الله العباسي والناصر صلاح الدين الأيوبي . ينظر : أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم ابن الأثير،الكامل في التاريخ ،تحقيق:عبدالله القاضي ، ط٢ (دار الكتب العلمية ، بيروت: ١٤١٥هـ):ج١٠/ ص٤٢٦ ؛عبد الرحمن بن خلدون الحضرمي ، تاريخ ابن خلدون ، ط٥ (دار القلم، بيروت: ١٩٨٤م) :ج٤/ص١٤٥ ؛ ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، تحقيق:محمد عبد المعيد خان ، ط٢ (مجلس دائرة المعارف العثمانية،حيدر آباد: ١٩٧٢م):ج٥/ص١٦١ .

(٤) عبد الملك بن حسين بن عبد الملك الشافعي العاصمي المكي ، سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود (دار الكتب العلمية،بيروت: ١٩٩٨م):ج٤/ ص٢٣٨؛ ابن خلدون ، تاريخ ابن خلدون :ج٤/ص١٤٥ ؛ ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة :ج٥/ص١٦١ .

(٥) المكي ، المصدر نفسه : ج٤/ص٢٣٥ .

(٦) ابو الفداء اسماعيل بن كثير ، البداية والنهاية ، (مكتبة المعارف ، بيروت : د.ت.) :ج١٣/ص٢٢٩ .

(٧) المكي ، سمط النجوم العوالي:ج٤/ ص٢٣٧،٢٣٥ .

(٨) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون:ج٤/ ص١٣٧ .

(٩) المكي ، سمط النجوم العوالي : ج٤/ ص٢٣٧ .

(١٠) ابن كثير ، البداية والنهاية : ج١٣/ ص٢٢٩ .

(١١) المكي ، سمط النجوم العوالي : ج٤ / ص٢٣٧ .

(١٢) المكي ، المصدر نفسه :ج٤/ص٢٣٨

(١٣) ابن عبد الظاهر ، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر ، تحقيق : عبد العزيز الخويطر (د.م ، الرياض : ١٩٧٦م) ، ص ٣٥١ .

- (١٤) المكي ، سمط النجوم العوالي: ج٤/ص٢٣٨
- (١٥) سعيد عبد الفتاح عاشور ، العصر المماليكي في مصر والشام، ط٢ (دار النهضة العربية، القاهرة : ١٩٧٦ م)
، ص ٢٣٩ .
- (١٦) ابن خلدون ، تاريخ ابن خلدون : ج٤/ص٢٣٨
- (١٧) تقي الدين أحمد بن علي المقرئ ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، تحقيق : محمد عبد القادر (دار الكتب العلمية ، بيروت : ١٩٩٧ م) : ج ٢ / ص ٧٢ .
- (١٨) عاشور ، العصر المماليكي ، ص ٢٣٨ .
- (١٩) زين الدين عمر بن مظفر بن الورد ، تاريخ ابن الورد ، (دار الكتب العلمية، بيروت: ١٩٩٦ م)
: ج٢/ص٢٤٢ .
- (٢٠) ابن كثير ، البداية والنهاية : ج١٣/ص ٢٩٠ .
- (٢١) شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري (دار الكتاب العربي، بيروت : ١٩٨٧ م) : ج ٥٠/ص ٢٣ .
- (٢٢) ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة : ج٢/ص ٨٨ .
- (٢٣) ابن كثير ، البداية والنهاية : ج١٣/ص ٣٢٠ .
- (٢٤) المكي ، سمط النجوم العوالي : ج٤/ص ٢٣٩-٢٤٠ .
- (٢٥) المصدر نفسه : ج٤/ص ٢٣٩-٢٤٠ .
- (٢٦) ابن كثير ، البداية والنهاية : ج١٣/ص ٣٢٠ .
- (٢٧) المقرئ ، السلوك : ج٢/ص ٢٣٧ .
- (٢٨) ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة : ج٢/ص ٨٨ .
- (٢٩) جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر: د. ت) : ج٨/ص ١٩٩ ؛ المكي ، سمط النجوم العوالي : ج٤/ص ٢٤٠ .
- (٣٠) ابن الورد ، تاريخ ابن الورد : ج٢/ص ٢٤٢ ؛ ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة : ج٢/ص ١٩٨ .
- (٣١) محمد بن علي الشوكاني ، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (دار المعرفة ، بيروت : د. ت) :
ج ١/ص ٢٣٨ - ٢٣٩ ؛ ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة : ج٢/ص ١٩٨ ؛ ج ٣/ص ٢٦٩ .
- (٣٢) للمزيد من التفاصيل عن الأوضاع السياسية لسلطنة المماليك في هذه الحقبة ينظر: حياة ناصر الحجي ،
السلطان الناصر محمد بن قلاوون ونظام الوقف في عهده (مكتبة الفلاح ، الكويت : د. ت.) ، ص ٢٠-٢٦ .

- (٣٣) الشوكاني ، البدر الطالع : ج١/ص٢٣٨ - ٢٣٩ ؛ ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة : ج٢/ص١٩٨ ؛ ج٣/ص٢٦٩ .
- (٣٤) المكي ، سمط النجوم العوالي : ج٤ / ص٢٤٣ .
- (٣٥) ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة : ج٢/ص١٩٨ .
- (٣٦) الشوكاني ، البدر الطالع : ج١/ص٢٣٩ ؛ ابن خلدون ، تاريخ ابن خلدون : ج٤/ص١٣٧ .
- (٣٧) المكي ، سمط النجوم العوالي : ج٤ / ص٢٤٤ .
- (٣٨) الشوكاني ، البدر الطالع : ج١/ص٢٣٩ .
- (٣٩) ابن خلدون ، تاريخ ابن خلدون : ج٤/ص١٣٧ ؛ الشوكاني ، المصدر نفسه : ج١/ص٢٣٩ .
- (٤٠) المكي ، سمط النجوم العوالي : ج٤/ص٢٤٥ .
- (٤١) ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة : ج٢/ص٢٠٠ ؛ المكي ، المصدر نفسه : ج٤/ص٢٤٦ .
- (٤٢) الشوكاني ، البدر الطالع : ج١/ص٢٤٠ ؛ ابن خلدون ، تاريخ ابن خلدون : ج٤/ص١٣٨ .
- (٤٣) ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة : ج٣/ص٢٦٩ .
- (٤٤) المكي ، سمط النجوم العوالي : ج٢/ص٢٤٩ - ٢٥٠ .
- (٤٥) ابن خلدون ، تاريخ ابن خلدون : ج٤/ص١٣٨ ؛ ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة : ج٢/ص٧٨ .
- (٤٦) المكي ، سمط النجوم العوالي : ج٢/ص٢٥٠ .
- (٤٧) ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة : ج٢/ص٧٨ .
- (٤٨) سنوك هورخرونيه ، صفحات من تاريخ مكة المكرمة ، ترجمة: علي عودة الشيخ وآخر (دار الملك عبد العزيز ، المملكة العربية السعودية : ١٩٩٩م) : ج١/ص٢٩٩ - ٣٠٠ .
- (٤٩) المكي ، سمط النجوم العوالي : ج٤/ص٢٥٥ .
- (٥٠) ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة : ج٢/ص٧٩ .
- (٥١) هورخرونيه ، صفحات من تاريخ مكة المكرمة : ج١/ص٢٩٩ - ٣٠٠ .
- (٥٢) للمزيد من التفاصيل ينظر : المكي ، سمط النجوم العوالي : ج٢/ص٢٦٠ - ٣٢٠ .